compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 11:00 (القاهرة) 5 مارس 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تراجع آخر في مجمل أوضاع التشغيل

النتائج الأساسية:

- تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة للشهر الخامس على التوالي
- هدوء معدل تراجع التوظيف
- استمرار زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج بمعدل قوي

أظهرت بيانات شهر فبراير تراجعًا آخرًا في الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط. ورغم أن معدلات التراجع قد خفت عما كانت عليه في شهر يناير، إلا إنها ظلت واضحة. في الوقت ذاته، هدء معدل تراجع التوظيف واستمرت أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة. وأحرز معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج ثاني أعلى معدل على مدار تاريخ الدراسة.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

وقد أظهر مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي مزيدًا من التدهور في إجمالي أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفطوذلك بصعوده من 45.0 نقطة في يناير إلى 46.0 نقطة في فبراير. وفي حين أن معدل التراجع كان أبطأ مما كان عليه الشهرين السابقين، إلا أن أوضاع العمل شهدت تدهورًا للشهر الخامس على التوالي.

سجلت شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بمجال النفط تراجعًا في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر فبراير. حيث كانت حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة في البلاد إلى جانب عدم كفاية الطلب هي المحركات الرئيسية وراء تراجع الإنتاج. في حين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية هي السبب الأكبر لتراجع الطلبات الجديدة. كما تراجعت طلبات التصدير الجديدة خلال شهر فبراير مدفوعة بزيادة أسعار الدولار وعدم الاستقرار السياسي في مصر، وذلك للشهر الثالث على التوالي.

في حين استمر التراجع في التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط، هدءهدء معدل تراجع التوظيف عما كان عليه في شهر يناير. وشهدت الأعمال المتراكمة زيادة طفيفة خلال شهر فبراير، وذلك للشهر الثاني على التوالي. في الوقت نفسه زادت مواعيد التسليم سوءًا. طبقًا للأدلة المتوافرة، كان ارتفاع الأسعار وصعوبات الاستيراد هي الأسباب الرئيسية لزيادة طول المهل الزمنية المستغرقة في التسليم.

شهدت أسعار المنتجات التي تحددها شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط زيادة خلال شهر فبراير. علاوة على ذلك، تسارع معدل تضخم الأسعار ووصل إلى أقوى معدل له على مدار تاريخ الدراسة. وقد ربط أعضاء اللجنة هذه الزيادة بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. كان معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أقل قليلاً مما كان عليه في شهر يناير وظل قويًا. وشهدت أسعار الشراء زيادة بوتيرة مشابهة لما كان عليه الحال في شهر يناير، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بزيادة أسعار الدولار وعدم الاستقرار السياسي المستمر. وقد تراجعت تكاليف التوظيف وذلك للمرة الأولى في تاريخ الدراسة.

أبلغت شركات القطاع الخاص المصري عن تراجع في نشاط الشراء خلال شهر فبراير، وربطت ذلك بشكل عام بانخفاض حجم العمل. كما تراجع أيضًا مخزون المشتريات، مشيرًا بذلك إلى تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر الثاني على التوالي.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)

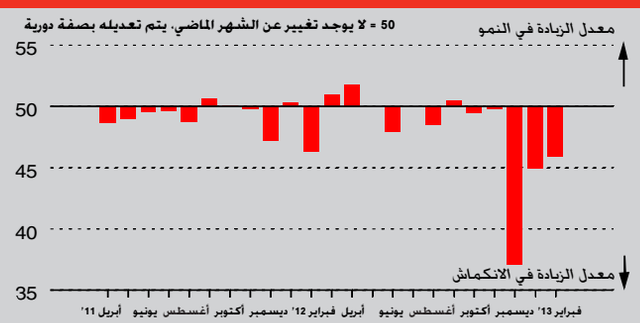

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit™

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

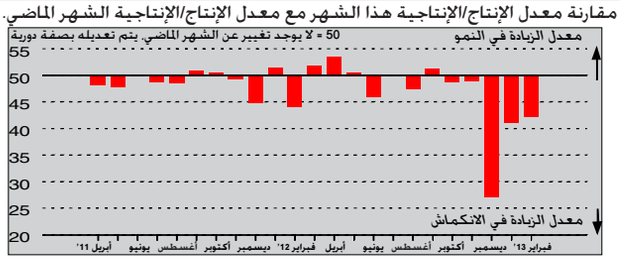

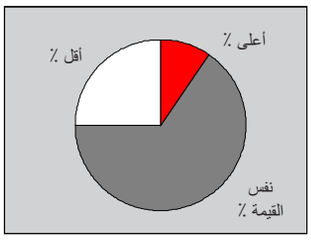

أظهرت بيانات شهر فبراير تراجعًا آخرًا في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري غير عاملة بالنفط. مشيرةً إلى تراجع قوي في الإنتاج. في حين أن القراءة الأخيرة أظهرت تراجعًا في الإنتاج للشهر الخامس على التوالي، إلا أن معدل التراجع كان أبطأ مما كان عليه خلال الشهرين السابقين. وتمت الإشارة إلى عدم كفاية الطلب وعدم الاستقرار السياسي على أنها الأسباب الرئيسية خلف التراجع.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

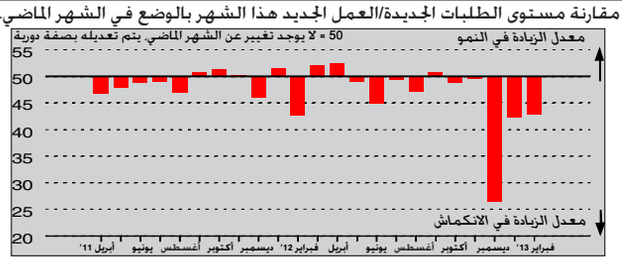

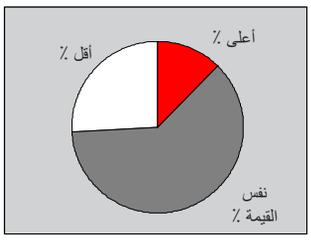

تراجعت الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط خلال شهر فبراير، وذلك للشهر الخامس على التوالي. وقد أبلغ 26% من المشاركين في الدراسة عن تراجع في الأعمال الجديدة، مع إشارة 12% فقط إلى وجود زيادة. وطبقًا للأدلة المتوافرة، كان تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد هي الأسباب الرئيسية خلف الزيادة الأخيرة.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

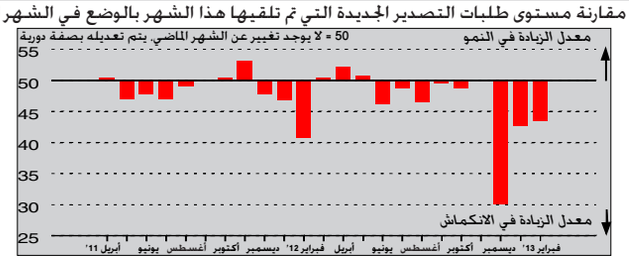

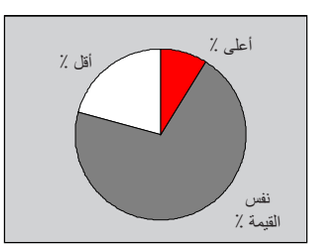

سجلت شركات القطاع الخاص المصري غير عاملة بالنفط تراجعًا في طلبات التصدير الجديدة خلال شهر فبراير. شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج تراجعًا للشهر الثالث على التوالي. ولكن وتيرة التراجع شهدت هدوءاً طفيفًا عما كانت عليه في شهر يناير. ذكر أعضاء اللجنة أن الوضع السياسي الراهن وارتفاع أسعار الدولار قد ساهما في هبوط طلبات التصدير.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

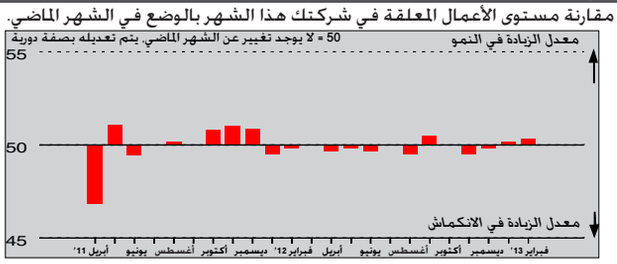

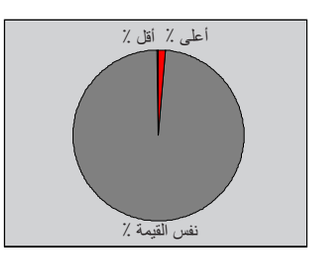

سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله بشكل دوري قراءة أعلى من 50.0 نقطة خلال شهر فبراير. وهي القراءة التي تفصل النمو عن التراجع. ورغم أن معدل النمو الذي تظهره القراءة جاء هامشيًا فقط، فقد أظهر زيادة الأعمال المتراكمة للشهر الثاني على التوالي. وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن مشكلات التوريد قد أدت إلى زيادة تراكم الأعمال.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

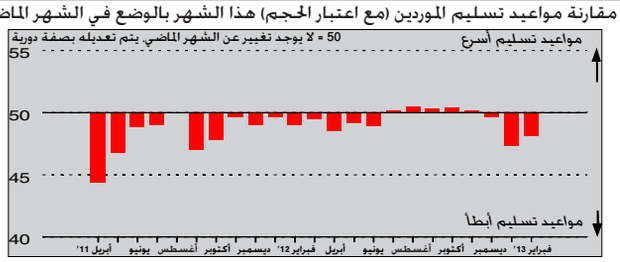

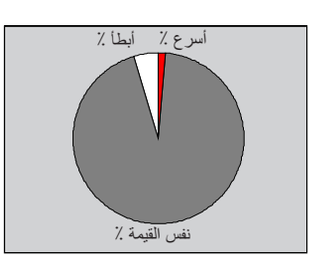

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة زيادة متوسط طول المهل الزمنية المستغرقة في التسليم لدى القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط. حيث ازدادت مواعيد التسليم سوءًا للشهر الثالث على التوالي خلال شهر فبراير. وقد جاء المؤشر دون المتوسط المسجل على مدار تاريخ الدراسة. وقد تمت الإشارة إلى زيادة الأسعار وصعوبات الاستيراد على أنها من بين أسباب الزيادة الأخيرة في الأسعار.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

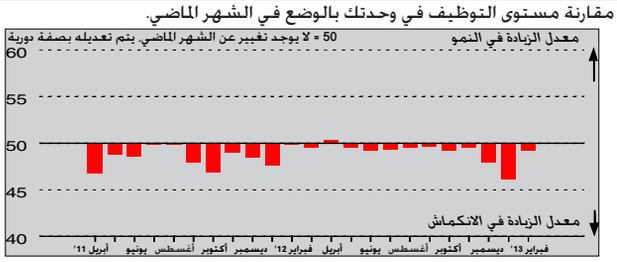

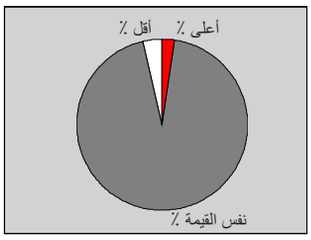

استمرت أعداد القوى العاملة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير العاملة بالنفط في التراجع خلال شهر فبراير. ورغم هدء معدل تراجع التوظيف عما كان عليه في شهر يناير، شهدت مستويات التوظيف تراجعًا للشهر العاشر على التوالي. وقد ربطت الشركات التي ذكرت وجود تراجع في أعداد العاملين بتقاعد العاملين وتراجع حجم العمل.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

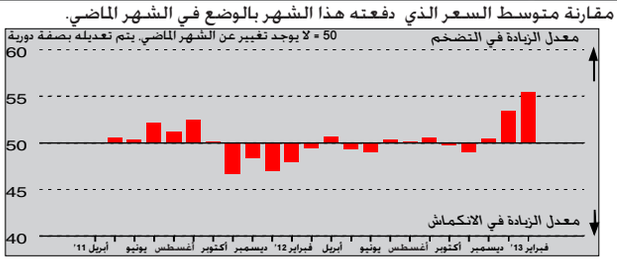

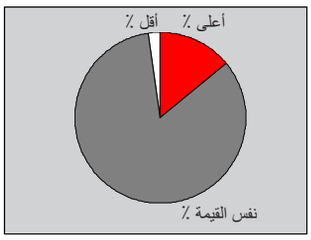

شهدت متوسط الأسعار التي تحددها شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط زيادة خلال شهر فبراير. وقد تزايد معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج وسجل أعلى مستوى له منذ بدء الدراسة في أبريل 2011. وقد أشار 2% من المشاركين إلى وجود تراجع في متوسط الأسعار، في حين سجل 14% زيادة. وقد عزى أعضاء اللجنة بقوة زيادة الأسعار إلى زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

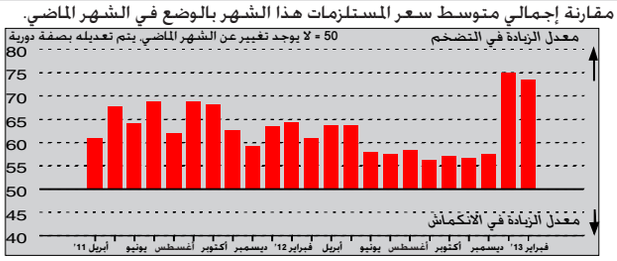

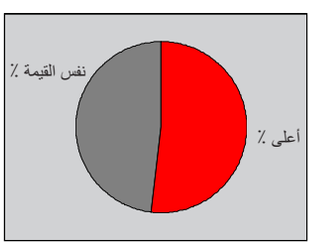

أشارت بيانات شهر فبراير إلى زيادة أخرى قوية في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط. اتضح ذلك من خلال مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج الذي يتم تعديله بصورة دورية والذي صعد فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد أشار أكثر من نصف المشاركين في الدراسة إلى زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج. في حين لم يشر أحد إلى تراجعها.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

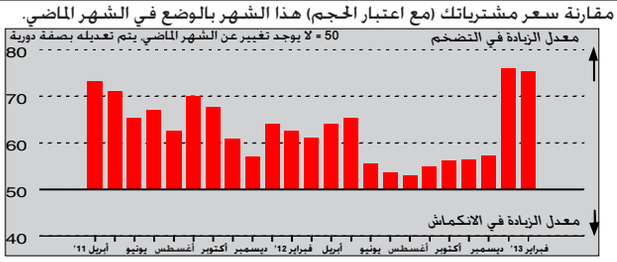

استمر متوسط أسعار الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. وظل معدل التضخم قويًا، وجاء أدنى من المعدل القياسي المسجل في شهر يناير بشكل هامشي. ساهم ارتفاع سعر الدولار الذي اقترن مع حالة عدم الاستقرار في البلاد في زيادة أسعار الشراء.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

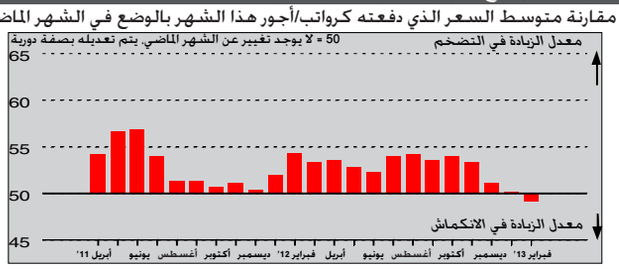

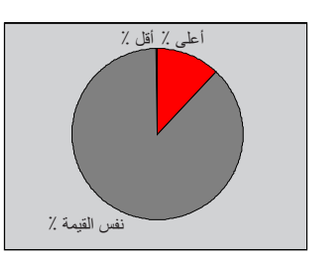

سجلت شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط تراجعاً في تكاليف التوظيف خلال شهر فبراير. بعد التعديل بحسب العوامل المتغيرة، جاءت قراءة المؤشر دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للمرة الأولى في تاريخ الدراسة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبلغ غالبية المشاركين في الدراسة عن عدم تغيير متوسط التكاليف المدفوعة للأجور.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

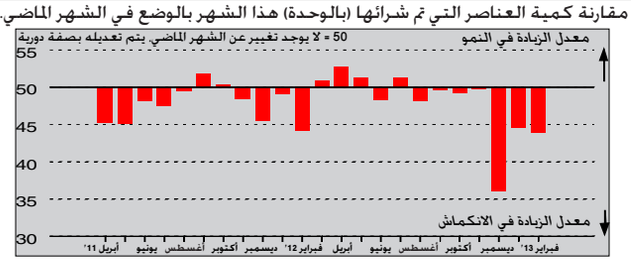

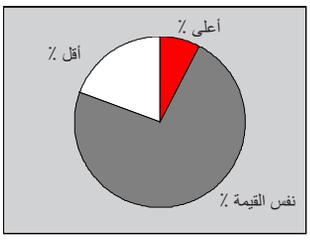

استمر نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط في التراجع خلال شهر فبراير، وذلك للشهر السابع على التوالي. أشار حوالي 19% من أعضاء اللجنة إلى تراجع حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج، في حين أبلغ 8% فقط عن وجود زيادة. وكان تراجع مستويات العمل هو العامل الرئيسي الذي ذكرته الشركات التي أبلغت عن تراجع الشراء.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

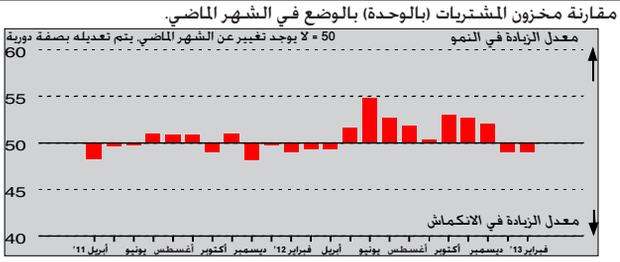

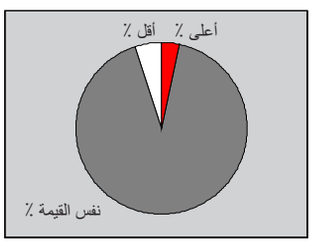

أظهرت بيانات شهر فبراير تراجعًا في مخزون مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط. وقد أظهرت القراءة الأخيرة تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر الثاني على التوالي. وحيث تم الإبلاغ عن تراجع مخزون المشتريات، ربطت الشركات هذا بشكل عام بانخفاض مستوى العمل.

مؤشرات PMI™ الدولية

المؤشر المركب للسوق الصينية

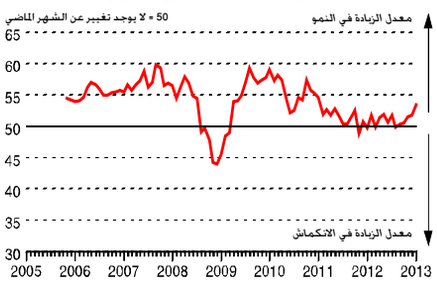

المصدر: Markit، HSBC.

أظهرت بيانات مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) المركب لمجموعة HSBC في الصين توسعًا آخرًا في نشاط العمل خلال شهر يناير. وبذلك يكون الإنتاج على المستوى المركب قد سجل زيادة للشهر الخامس على التوالي، مع تسجيل معدل توسع قوي في شهر يناير، هو الأسرع على مدار عامين. سجل مؤشر HSBC للإنتاج المركب في الصين 53.5 نقطة في شهر يناير، بزيادة عن 51.8 نقطة في شهر ديسمبر.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

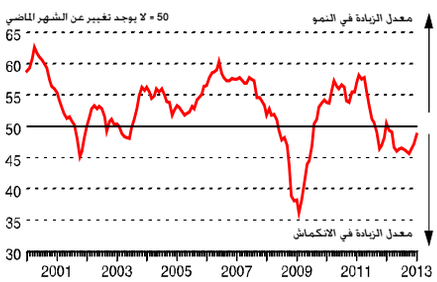

المصدر: Markit.

صعد مؤشر الإنتاج المركب PMI® لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 47.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 48.6 نقطة في شهر يناير مسجلاً بذلك أعلى قراءة له في عشرة أشهر. ورغم الإشارة إلى تراجع آخر في الإنتاج لدى القطاع الاقتصادي الخاص في منطقة اليورو، فإن معدل التراجع قد شهد هدوءاً الآن للشهر الثالث على التوالي. وقد تراجع كل من إنتاج قطاع الصناعات ونشاط عمل قطاع الخدمات بأبطأ المعدلات منذ شهر مارس الماضي.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

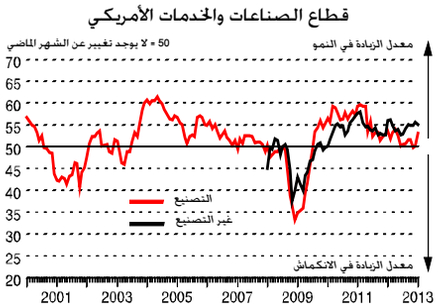

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

بعد تسجيل 53.1 نقطة في شهر يناير، بصعود عن 50.2 نقطة في شهر ديسمبر، أظهرت بيانات معهد إدارة التوريدات الأمريكي للتصنيع ISM الزيادة الثانية على التوالي في مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) في قطاع الصناعات الأمريكي. كان معدل النمو هو المعدل الأسرع في تسعة أشهر، بالنسبة للشركات الغير الصناعية، سجل مؤشر نشاط NMI 56.4 نقطة في شهر يناير، متراجعًا عن 60.8 نقطة في شهر ديسمبر. كانت القراءة الأخيرة، بالرغم من ذلك، هي الأدنى على مدار خمسة أشهر.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و (*PMI™*) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited